

هل الغرب علماني أو صليبي؟

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

هل العالم الغربي تحت سيطرة نصرانية أو علمانية؟
وهل تعامله مع المسلمين مبعثه ديني صليبي أو مصلحي نفعي؟
"المقصود بالغرب هنا هو أوروبا والدول المتفرعة منها مثل أمريكا وأستراليا."

يظن الكثير أن هذا السؤال ليس له داع، فالإجابة واضحة: الغرب صليبي يتربص بالمسلمين من منطلق ديني، والنصرانية أساس سياساته ومنهجه. وهذا في الحقيقة اختزال مخل، فسؤال مثل هذا لا يجب عليه بلوغ شعبي، بل لا بد من تتبع تاريخ النصرانية في الغرب وعلاقتها بالسياسة وطبيعة السلطة الكنسية مقابل السلطة العلمانية، ثم الواقع الذي انتهى إليه الغرب في تركيبته الاجتماعية ونظامه السياسي. ومن ثم يفترض أن تتضح الصورة إن كان الغرب نصرانيا صليبيا أو علمانيا.

السياسة والمسيحية من يؤثر في الآخر؟

في تتبع للتاريخ يتبين أن علاقة المسيحية بالسياسة علاقة تبعية بمعنى أن الزعماء السياسيين هم الذين تسببوا في التحولات الرئيسية على مسار الدين المسيحي. الامبراطور قسطنطين مثلا أجبر كل النصراني في وقته على الالتزام بمخرجات أول مجمع كنسي في تاريخ المسيحية رغم أن قسطنطين كان وثنيا ومات على الوثنية. وانفصال الأرثوذكس عن الكاثوليك مرتبط بشكل بنيوي بالخلاف بين روما والقسطنطينية. ثم بعد أن ظهرت البروتستانتية لم تكن لتعلو لولا أن تبناها الملك هنري الثامن بصيغتها الانجليكانية حتى يتمكن من طلاق زوجته!!

صحيح أن الكنيسة كانت ركنا أساسيا من أركان الحكم في أوروبا في الفترة ما بين سقوط روما وعصر النهضة لكن دور الكنيسة كان خادما للملوك أكثر مما يكون الملك خادما للكنيسة. واستحضار تبعية الكنيسة للسياسة مهم جدا في فهم طبيعة دور الكنيسة ومهم كذلك لفهم طبيعة الغرب الآن بعد أن أخرج رجال السياسة الكنيسة تماما من ساحاتهم.

برنامج الكنيسة السياسي

عجزت الكنيسة في تاريخها أن تقدم برنامجا للسلطة لأن أدبياتها خالية من أي برنامج سياسي أو اقتصادي أو قانوني، وبرنامجها الوحيد هو إعطاء السلطة الدنيوية للملك مقابل التحكم بالسلطة الدينية والاجتماعية، وهذا ما دفع مفكري أوروبا أن يبحثوا عن إطار فكري لنظام حكم بديل عن ثنائية الملك والكنيسة.

ظهر مفكرون كثير في هذا السياق بشكل متسلسل يكمل أحدهم الآخر حتى انتهى بهم المطاف إلى نظام الحكم الحديث القائم على إقصاء الكنيسة تماما عن السلطة. أطلق توماس هوبز فكرة العقد الاجتماعي بشكل تمهيدي ثم طور جون لوك الفكرة وأتم جان جاك روسو صياغتها النهائية بمفهوم الدستور الحديث. من جهة أخرى وضع مونتسكيو فكرة الفصل بين السلطات وأسّس ميكافيلي فكرة الغاية تبرر الوسيلة وأن السياسة ليس فيها أخلاق والمنفعة مقدمة على كل شيء.

علاقة الكنيسة بالعقل والذوق والأخلاق

فضلا عن مخالفة كثير من العقائد في الكنيسة للمنطق العقلي البسيط فإن منهج الكنيسة كان أن يتلقى الناس النصوص كما هي ولا يعرضوها للجدل والنقاش مما يعني أن الوعاء الكنسي لم يكن مجالا مناسباً للتوسع في أخذ صورة شاملة متكاملة عن الذوق والأخلاق وضوابط التفكير العقلي وتمييز الحسن من القبيح والصواب من الخطأ.

حاول أوغسطين أن يحل المشكلة من داخل الكنيسة لكن بقي الأمر جامدا إلى أن ظهر الفلاسفة الأوروبيون العظام مثل ديكارت وفرانسيس بيكون وهيوم وسبينوزا وكانط وغيرهم. صحيح أن بعضهم يجعل الدين أحد مصادر فهم العقل والذوق والأخلاق لكن يجمعهم جميعا عدم الالتزام بمرجعية الدين في فهم هذه الأمور، هذا الاستغناء عن الدين في أصل التفكير الإنساني مهّد لفتح الباب لإبعاده تماما عن الحياة العامة في القرون الأخيرة.

ويُلاحظ في تاريخ الفلسفة الأوروبية تنامي الاستغناء عن الدين التي بدأت بشكل بسيط عند جيل ديكارت وتزايدت عند جيل كانت ثم وصلت ذروتها عند الفلاسفة المتأخرين أمثال جون ستيوارت ميل وكارل ماركس وفريدريك نيتشه وميشال فوكو وبرتراند رسل وجان بول سارتر الذين كانوا ملحدين أو أقرب للإلحاد، مما يعني أن اللادينية صارت هي التوجه الفكري العام.

الكنيسة وتفسير الظواهر الطبيعية والحياة والمشاعر

مثلا ألزمت الكنيسة أتباعها بالتفسيرات "النصيّة" للذوق والأخلاق فقد الزمتهم كذلك بتفسيراتها غير المقبولة للظواهر الطبيعية والحياة والمشاعر. الأسوأ من ذلك أنها استعارت من الفلسفة الإغريقية لتعبئة الفراغات في فهم الطبيعية والحياة واعتبرت ذلك جزءا من تعليمات الكنيسة التي يجب الإيمان المطلق بها ويعاقب من يخالفها.

كان أول من تجرأ على التصريح بما يخالف الكنيسة العالم المشهور غاليليو والذي حوكم على ذلك وكاد أن يعدم، صحيح أنه رضي بمساومة الكنيسة على السكوت عن الموضوع، لكنه فتح الباب أمام إبعاد الكنيسة عن تفسير هذه الظواهر أو ما يسمى بفصل العلم عن الدين.

احتفى الناس بعد ذلك بالعالم الشهير إسحاق نيوتن بعد تقديمه تفسيرات مقنعة للظواهر الطبيعية الفيزيائية تنسف أصل التفسير الكنسي وكان ذلك دليلا على أنهم ينتظرون مثل هذه الفرصة للتمرد على الكنيسة، ثم جاء احتفاء أعظم بـ تشارلز داورين لأنه قدم تفسيراً للحياة والكائنات الحية مخالفاً بالكامل للتفسير الكنسي. واحتفى الأوروبيون بـ داروين رغم أنه معتمد على الملاحظة فقط وليس فيه دليل منطقي مثل طرح نيوتن، تدفعهم رغبتهم في الخروج من إطار الكنيسة في تفسير الحياة.

بعد ذلك احتفى الأوروبيون بـ سيجموند فرويد بعد طرحه تفسيراً مادياً بديلاً للمشاعر والعواطف عن التفسير الروحي الكنسي. وبذلك اكتمل عقد تفسير كل الأسئلة الطبيعية التي كانت الكنيسة هي التي تجيب عليها وقدمت العلمانية تفسيراً بديلاً وربما أكثر إقناعاً لها.

الدولة القُطرية الحديثة بديلا عن ثنائية الملك والكنيسة

كانت الخلافات بين المذاهب النصرانية والمبالغة في استخدام الدين لمصالح سياسية عند الملوك والأمراء سببا في حروب دينية طاحنة دفعت الشعوب الأوروبية للبحث عن إطار بديل لمفهوم الدولة بطريقة عملية توازي الطرح الفلسفي الذي أطلقه توماس هوبز وطوره آخرون، وبعد أن تسببت حرب الثلاثين عاما في إفناء ثلث البشر في المنطقة التي تمثل حاليا ألمانيا وبلجيكا والنمسا تنادى الناس إلى عقد صلح تاريخي شهير يطلق عليه صلح وستفاليا في ١٦٤٨ ميلادية.

كان هذا الصلح هو أساس الدولة القُطرية الحديثة التي جعلت هوية الوطن بديلة عن هوية المذهب أو التبعية للملوك، وجعلت حدود الوطن ثابتة بعد أن كانت تتمدد وتنكمش تبعا لقوة الدولة وضعفها. وإذا كان طرح الفلاسفة تمردا نظريا على الطرح الكنسي فقد كان هذا أول تمرد عملي على قدسية

كيان الملك والكنيسة، وقد تعلمت الكيانات الأوروبية الفكرة من "وستفاليا" بشكل تدريجي فتحوّلت الممالك إلى دول باتفاقيات حدودية ساهمت في تجريد الكنيسة من سلطتها الممتدة.

الثورة الفرنسية والأمريكية تزيل آخر صروح الكنيسة سياسيا

كانت كل هذه التطورات مقدمات لدق المسمار الأخير في نعش الكنيسة سياسيا وذلك بالثورتين الفرنسية والأمريكية. كانت الثورة الفرنسية تمردا ضد الدين تحديدا فتبنّت اللادينية مرجعية وصارت العلمانية مظلة للحكم. أما الثورة الأمريكية فلم تكن متمرّدة ضد الدين، لكن حين حاول "الرواد الأوائل" كتابة دستور للدولة لم يجدوا في المسيحية ما يسعفهم فاختروا إطاراً علمانياً. وكان لهروب المنتمين للمذاهب المختلفة من طغيان أصحاب المذاهب الأخرى من أوروبا وأمريكا دافعا لإبعاد الدين عن مرجعية الدستور.

الثورتان الفرنسية والأمريكية أوجدتا نظاما سياسيا كاملا يحتوي الأديان والمذاهب ووضعتا مفهوما موحّدا للمرجعية وهو أن الأغلبية هي التي تحدد الصواب والخطأ؛ ولذلك نضجت العلمانية كمشروع كامل يقدم إطارا سياسيا واجتماعيا وفكريا وعلميا للحياة، وغدّت العلمانية بذلك مظلة للأمم مكان الدين.

مساحة تحمل المسيحية

ليس تجنيا أن يقال إن كل الطوائف المسيحية حين كانت تحكم بثنائية مع الملوك لم تكن تتحمل المذاهب الأخرى داخل الإطار المسيحي ولا الأديان الأخرى .

دمر الكاثوليك القسطنطينية في الحملة الصليبية الرابعة نكاية بالأورثودكس واغتصبوا النساء وقتلوا الأطفال ولوثوا الكنائس بروث خيولهم وأتوا بعاهرة تغني على كرسي كنيسة أياصوفيا احتقارا لهم. والصراع بين البروتستانت والكاثوليك كان عنيفا جدا وكل منهم يضطهد الآخر عندما تكون السلطة بيده أو يحاربه حربا شعواء إذا كان في مملكة أخرى، ومن العجائب أن المملكة المتحدة (بريطانيا) قد تداول عليها ملوك بروتستانت وكاثوليك وكل منهم يحاول استئصال المذهب المخالف.

واضطهدت كذلك أديان أخرى حيث اضطهد اليهود في كافة أوروبا واضطهد المسلمون في إسبانيا وروسيا وشرق أوروبا، وكانت الكنيسة هي التي تسيطر على المشهد سواء كانت كاثوليكية أو أرثودوكسية أو بروتستانتية.

ومثلما لا تتحمل المذاهب المسيحية المذاهب الأخرى فلم تكن تقبل بأي نوع من الشورى إلا ما كان في إنجلترا من ديمقراطية نخبوية للنبلاء وكبار القوم وفي حدود المذهب البروتستانتى. ما عدا ذلك استبدت الكنيسة وأفسدت البلاد والعباد بتحالفها مع الملوك الانتهازيين؛ ويعترف مؤرخوا أوربا بدرجة عالية من الفساد أفرزها هذا التحالف الاستبدادي.

مساحة تحمل العلمانية

العلمانية في المقابل تستطيع تحمل الأديان - ما عدا الإسلام - ولا تصطدم معها، لأن هذه الأديان إذا نُزعت منها السلطة تبقى تعبدا شخصيا وأفكارا غيبية ليس فيها نظام سياسي وقانوني وتفسير علمي للحياة، والعلمانية في المقابل أشمل وأوسع من أن تنافسها هذه الأديان.

تحت مظلة العلمانية تُعدُّ كل الأديان متساوية، سواء كانت متساوية في الحرية أو متساوية في القمع، ففي الديمقراطية الغربية تتساوى الأديان في الحرية، وفي الشيوعية والنازية تتساوى في القمع. وحرب النازية مع اليهودية لم تكن حربا مع دين بل كان حربا مع عنصر متهم من قبل النازيين بمناهج اقتصادية واجتماعية تترك المشروع النازي.

متى تصطدم العلمانية مع الإسلام؟

يمكن أن تتعايش العلمانية مع الإسلام الفردي أو المجتمعي الخالي من الطرح الشمولي لأنه لا يصنع احتكاكا بنفوذها الحياتي الشامل، بل إن الدول العلمانية صارت ملجأ لكثير من المسلمين المضطهدين في بلادهم. وحين استعمر الأوربيون بلاد المسلمين لم يتدخلوا - في الجملة - بشؤونهم العبادية و نشاطاتهم الدينية على المستوى العائلي والمجتمعي مما قلل استفزاز هذه الشعوب خلافا للحملات الصليبية ومحاكم التفتيش التي كانت تتربص بكل ما له علاقة بالدين، والقمع الذي تعرض له المسلمون في الدول الشيوعية ليس مخالفا لهذه القاعدة لأن القمع لم يقتصر على المسلمين بل كان على كل الأديان حتى الأديان التي ارتبطت هوية تلك الدول بها.

أما الطرح الشامل للإسلام اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وقانونيا، فلا مفر من أن تصطدم به العلمانية لأنها نظامان متقابلان لا يمكن أن يملأ نفس الوعاء. الإسلام يدعو صراحة للهيمنة على بقية الأديان، وأن يكون الكيان التابع له خاضعا بالكامل للإسلام قانونا وسلطة، في المقابل تدعو العلمانية كذلك للهيمنة على كل الأديان فليس مفاجئا أن يكون الصدام حتميا.

التدين المسيحي الفردي على مستوى الشعوب الغربية

فضلا عن إزاحة الدين عن السياسة فقد تخلت معظم الشعوب الغربية عن المسيحية على المستوى التعبدى والإيمان القلبى وهُجرت الكنائس واختفت مظاهر الدين، والإحصائيات تثبت أن الغالبية إما لا يكثرثون بالدين أو لا يعتبرونه جزءا مهما في هويتهم وحياتهم. والشعوب التي لا يزال فيها بعض التدين مثل أجزاء من أوروبا الشرقية والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية لا يؤثر هذا التدين في فكرهم السياسى إلا في قضايا مرتبطة بالواقع الاجتماعى مثل الشذوذ والإجهاض، أما ما عدا ذلك فلا يخطر في بالهم المساس بهيبة العلمانية أو التقليل من شأنها.

وكثير ممن يبدون وكأن دوافعهم دينية في السياسة الداخلية والخارجية يتبين بالفحص الدقيق أن دوافعهم مصلحة استثمارية أو انتهازية من اللوبيات التي تستغل بعض العواطف الدينية مثل اللوبي الصهيونى واليميني المتطرف، والحقيقة أن هذه اللوبيات هي ذاتها دليل على هيمنة العلمانية لأنها عبارة عن تمظهر لها في نموذجها الرأسمالى الليبرالى الحديث.

لكن هناك الكثير من الغربيين غير المتدينين لا يستطيعون أن ينفكوا من الإرث المسيحى ولا أن يزيلوا التاريخ الكنسى من هويتهم، وهذا الارتباط في العقل الباطن يترجم على شكل تأثير في مواقف وقرارات داخلية وخارجية تظهر وكأنها تعصب مسيحي أو عنصرية صليبية.

بناء على كل ذلك من الذى يمتلك النفوذ ويرسم السياسة؟

بعد هذا الاستعراض للتاريخ وللواقع الحالى يتبين جليا أن العلمانية سيطرت بامتياز على الغرب فكرا واقتصادا وسياسة وذوقا ونظام حياة، والذى يواجه الإسلام حاليا هو المنظومة العلمانية العالمية التي انطلقت من الغرب، والسبب هو أن النظام العالمى الحالى مرتكز على أركان علمانية صرفة تعتمد بقوة على قيادة ومرجعية غربية.

وأى ظهور للإسلام على مستوى الدولة لا مفر من أن يصطدم بهذا النظام العالمى، ليس انطلاقا من مؤامرة أو حقد أو كيد بل من نتيجة طبيعية بسبب صراع قوتين كل منهما يريد الهيمنة الكاملة.

هذا الصدام الشامل يحيى بعض الأحيان الهوية المسيحية المدفونة عند كثير من علمائى الغرب فيساهم في رفع وتيرة العداء للإسلام و شراسة المواجهة. هذا العداء لم تصنعه تلك الهوية المدفونة

ابتداءً والدليل أن كثيرا من الدول الإسلامية التي يمثل الدين فيها جزءا مهما من الحياة لكن لا يصل لمستوى السياسة لا تُعامل بوتيرة عدائية.

هل تصاعد اليمين عودة للمسيحية؟

يظن البعض أن ما يسمى باليمين المتطرف الذي يتنامى بسرعة حاليا في أوروبا وأمريكا عودة للدين، وهذا غير صحيح في ظاهره الحالي، لكنه قد يكون صحيحا في المستقبل. التطرف الشعبوي اليميني في أوروبا الغربية يدور في معظمه حول تفوق العنصر الأبيض والتخلص من المهاجرين وليس للدين دور فيه. في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة يتبنى اليمينيون محاربة الشذوذ والإجهاض لكن يبقى همهم الأول هو المهاجرون وتفوق العنصر الأبيض، لهذا لا تمثل هذه التيارات على المستوى القريب عودة للمسيحية أو للدين.

لكن لأن هذه التيارات تواجه بغوغائيتها تيارا غوغائيا آخر هو التطرف الليبرالي وكلاهما ينمو ويتضخم على حساب الوسط "المعتدل" فلا مفر من انقسام مجتمعي ينسف مبادئ الديمقراطية ويدفع هذه الشعوب إلى توجه استبدادي أقرب للفكر النازي.

إذا لم يكن هناك قبول من الأغلبية بالنظام الديمقراطي واستيعاب الآخر فلن تستطيع النظم الديمقراطية الصمود و ستخضع للنازية الجديدة. وفي بعض البلدان قد يأخذ الوضع مسارا باتجاه البحث عن هوية بديلة عن الوطن الذي عجز أن يُظل الجميع بمظلته. من هنا ربما يعود الدين المسيحي موجها للدولة وتعود الكنيسة كقوة سياسية، لكن يبقى هذا استشرافا مستقبليا أما الآن وربما لعقود قادمة ستبقى الهيمنة للعلمانية.